شرح متن الورقات للشيخ محمد بن هادي المدخلي

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السّلام على نبيّنا محمد و على آله و أصحابه و أتباعهم بإحسان إلى يوم الدّين أمّا بعد فهذا هو اللّقاء الأوّل الذي نسأل الله سبحانه و تعالى أن يعيننا و إيّاكم فيه و أن يرزقنا و إيّاكم الفقه في الدّين...

فأما أقسام الكلام، فأقل ما يتركب منه الكلام: اسمان، أو اسم وفعل، أو فعل وحرف، أو اسم وحرف .

والكلام ينقسم إلى أمر ونهي وخبر واستخبار، وينقسم أيضاً إلى تمن وعرض وقسم .

ومن وجه آخر ينقسم إلى حقيقة ومجاز، فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه، وقيل: فيما اصطلح عليه من المخاطبة .

والمجاز ما تجوز به عن موضوعه .

والحقيقة إما لغوية وإما شرعية وإما عرفية .

والمجاز إما أن يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة، فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى: (ليس كمثله شيء)**الآية، والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى:** (واسأل القرية إنا لصادقون)، **والمجاز بالنقل كالغائط فيما يخرج من الإنسان، والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى:** (جداراً يريد أن ينقضا) **الآية**

الحمد لله ربّ العالمين و الصّلاة و السّلام على رسول الله و على آله و صحبه أجمعين أمّا بعد فنقول قول المصنّف - رحمه الله تعالى - في أقسام الكلام فأما أقسام الكلام، فأقل ما يتركب منه الكلام: اسمان، أو اسم وفعل، أو فعل وحرف، أو اسم وحرف. ذكر هذه الأنواع أو الأقسام أقلّ ما يتركب منه الكلام اسمان هذا قسم، الثّاني اسم و فعل، الثّالث فعل و حرف، الرّابع اسم و حرف، ثمّ قال الكلام ينقسم إلى قسمين إلى أمر و نهي و خبر و استخبار إلى آخره. هذا الكلام منه - رحمه الله تعالى - قلنا فيما سبق جريا منه على عادته أنّه لا يعرف، جريا منه على عادته حيث لم يعرّف الكلام كما سبق معنا في أقسام تقدّمت أنّ ما يأتي بالتّعريف و إنّما يأتي بالمقصود عند علماء هذا الفنّ و المطلوب عند علماء الشّريعة، عند أهل الأصول. فالمصنف - رحمه الله تعالى - هنا كعادته لم يعرّف الكلام و إنّما اكتفى في أقسام ما يتركب منه الكلام، يعني الكلام ينقسم إلى أقسام إمّا أن يكون مركبا من كذا و إمّا أن يكون مركبا من كذا، فذكر فيه أربعة أقسام و نحن تكلّمنا على هذا الموضوع من قبل و لكن لا بأس أن نعود إليه لنلصقه بما سيأتي معنا بعد أسطر فأولا الكلام قلنا هو في اللّغة اللّفظ الموضوع لمعنى، له معنى الّذي لا معنى له لا يطلق عليه كلام، و لهذا قال بن مالك في الألفيّة كلامنا لفظ مفيد كاستقم، فإذا الكلام في اللّغة هو اللّفظ الموضوع لمعنى مثل زيد له معنى، اسم يسمى به إنسان، زيد من النّاس بعينه. و أمّا في الاصطلاح فهو اللّفظ المفيد فائدة

يحسن السكوت عليها و هذا الّذي قاله بن مالك في الألفية، الكلام في اصطلاح علماء اللّغة هو اللّفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها، فاللفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها هذا هو الكلام، أمّا إذا لم يفد فائدة يحسن السّكوت عليها فلا يسمى كلاما، و لذلك قال بن مالك لفظ مفيد، كلامنا مبتدأ، لفظ مفيد خبر، فالكلام هو اللّفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، مثل قولك استقم فإنّ هذه اللّفظة كلام و تفيدنا فائدة يحسُنُ السّكوت عليها، فحينما أقول لك أو تقول لي أو نقول لزيد، عمرو، يقول زيد لعمرو استقم، هذا لفظ معلوم المعنى مفهوم المراد ما معنى استقم، فهذا يحسُن السّكوت عليه، هذا هو تعريف الكلام عند النّحاة، عند علماء النّحو و العربيّة، أمّا من حيث اللّغة فالكلام اسم لكلّ ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد، هناك فرق بين اللّغة و بين النّحو، فاللّغة مطلق الكلام اللّفظ و أمّا العربيّة و المراد بها النّحو فهؤلاء يختلفون عن أهل اللّغة الّذين يهتمون بتصاريف الكلام و أصل الكلام و وضع الكلام، فالكلام عند أهل اللّغة عند اللّغويين هو اسم لكلّ ما يُتكلم به سواءً كان هذا المُتكلّم به مفيدًا أو غير مفيدٍ، فأنت إذا قلت زيد له فائدة أو لا؟ اسم أليس كذلك؟ هذا الاسم له مسمى، فإذا قلت زيد لا تريد عمرا و إنّما تريد زيدا من النّاس فقط لا تريد غيره لا تريد عمرو و لا تريد بكر و لا تريد خالد و لا تريد غيره، و إنّما أردت زيدا فهذا له معنى، و إذا قلت ديز مقلوب عكس كلمة زيد قدّمت الدال فجعلته في أوّل الكلام فهذا لفظ مهمل ليس له معنى لكنّه عند اللّغويين يسمى كلاما، إذا قلت "ديز" فأنت قد تكلمت، خرجت عن الصمت إلى الكلام، إلى النطق سواءً كان لما نطقت به فائدة أو ليس له فائدة فديز ليس له معنى و ليس فيه فائدة و لا يعرف منه ما هو المراد، لكن عند اللّغويين أنت قد تكلّمت فهذا كلام، و الصّواب ما عليه أهل اللغة العربيّة، أهل النّحو، أنّ الكلام هو اللّفظ الّذي يكون له فائدة يحسن السّكوت عليها، فالمصنّف - رحمه الله تعالى - أضرب عن هذا كلّه و انتقل إلى تقسيم الكلام و قسّمه بحسب اعتباراته إلى هذه الأقسام الّتي سمعنا و سيأتينا إن شاء الله تفصيلها. فقال - رحمه الله تعالى - الكلام ينقسم على أمر و نهي، و إلى خبر و استخبار، و إلى كذا و إلى كذا فقسمه هذه الاقسام الثلاثة الكليّة، هذه الأقسام الثلاثة الّتي ذكرها هذه أقسام الكلام الكليّة الثلاثة و هي باعتبارات هذا الكلام و اعتبارات الكلام ثلاثة،

فالاوّل المراد به ما يتركب منه الكلام.

و الثّاني ما يدلّ عليه الكلام باعتبار مدلوله.

و الثالث قد ينقسم إلى حقيقة و مجاز باعتبار ما يُستعمل فيه الكلام.

فإذا قسّم الكلام إلى هذه الثّلاثة الأقسام الكليّة الكبيرة، الكليّة الأولى باعتبار ما يتركب منه الكلام، و الكليّة الثّانية باعتبار ما يدلّ عليه الكلام، و الثّالثة باعتبار ما يستعمل فيه هذا الكلام، فإذا تقسيم الكلام إلى هذه الأقسام الثلاثة الكليّة، باعتبار أقسامه، و باعتبار مدلوله، و باعتبار استعماله. أقسامه يعني ما يتركب منه، هذه الأقسام الّتي يتركب منها، من كذا و كذا و كذا، و أقسامه باعتبار مدلوله سيأتينا، و أقسامه باعتبار استعماله أيضا سيأتينا.

فأما أقسام الكلام، فأقل ما يتركب منه الكلام: اسمان، أو اسم وفعل، أو فعل وحرف، أو اسم وحرف.

فذكر أقلّ ما يتركب منه الكلام لأنّه إذا ذكر الأقل فالأكثر من باب أولى، إذا ذكر الأقلّ أقلّ ما ينبني منه الكلام فالأكثر من باب أولى، فأقل ما يتركب منه الكلام قال إسمان كقولك زيد بارٌّ، زيد قائمٌ، زيدٌ فاضلٌ وهكذا فهذا لا خلاف فيه بين العلماء، تركب الكلام من اثنين لا خلاف فيه بين العلماء، يصح أن يتركب الكلام من اسمين، زيدٌ بارٌ، فاضلٌ، قائمٌ، قاعدٌ، ماشٍ، ناجحٌ، صائمٌ نحو ذلك هذا إسمان.

و الثاني قال اسم و فعل، تقول قام زيدٌ، جاء عمرٌ، هذا الثّاني اسم و فعل، جاء زيدٌ، قام عمر ذهب بكرٌ، أقبل محمدٌ، وهذا أيضا لا خلاف فيه بين العلماء. اسم و فعل فيكون هذا من أقلّ ما يتركب منه الكلام و هذا محلّ اتفاق.

الثالث أيضا فعل و حرف، كقولك ما قام أو لم يقم، ما جاء، لم يجيء، ما ذهب، لم يذهب، ما أكل، لم يأكل، فهذا أيضا محلّ خلاف بين أهل العلم، هل يتركب منه الكلام أو لا يتركب منه الكلام؟ ألا و هو الفعل و الحرف، فمحلّ الاتفاق إسمان، و أيضا محلّ الاتفاق مثل الاسم و الفعل، قام زيدٌ، جاء بكرٌ، ذهب عمرٌو، تكلّم خالدٌ، هذا محلّ اتفاق، الثالث فعل و حرف وهذا محلّ خلاف بين العلماء، هل تقول إن هذا يتركب منه الكلام أو لا يتركب منه الكلام، فتقول ما قام زيدٌ، ما قام عمرٌو، ما جاء خالدٌ، ما ذهب و هكذا إذا جئت و قلت ما قام، ما ذهب هذا محلّ الخلاف. إذا قلت ما ذهب خالدٌ، ما ذهب عمروٌ، أنت تريد هذا المعنى، تريد ما ذهب خالد، ما قام زيدٌ، ما قام عمرٌو، هذا لا خلاف فيه، لكن إذا قلت ما قام، ما ذهب، ما جاء، ما تكلّم و نحو ذلك، فهذه الصورة محلّ خلاف لأنّ ما هنا هي الحرف و قام هو الفعل، ما النّافية هنا هي الحرف و جاء هو الفعل، ما أكل الّذي تريده أنت خالد مثلا ما هي الحرف، أكل هو الفعل، فأنت تقصد ما أكل زيدٌ، ما جاء خالدٌ، ما ذهب بكرٌ، تريد هذا، لكن حينما تقول ما قام، ما أكل،ما جاء بدون ذكر الاسم صراحة فهل يتركب منه الكلام أو لا يتركب هذا محلّ خلاف بين أهل العلم، فمنهم من أثبته قال يتركب منه الكلام و نظر في هذا إلى أنّ الضمير الّذي في الفعل يعود إلى معلوم عندك كما قلنا قبل قليل، أنت تريد ما قام زيد، ما جاء خالد، ما أكل عمرٌو، هذا قائم في الذهن أو لا موجود في نفسك هذا المعنى أو لا، حينما تقوم ما قام، ما جاء، ما ذهب، كان الحديث بينك و بين زميل لك، أو قعيد معك، أو جليس لك مخاطَب و يدور حول عمرو و خالد وبكر من النّاس، فقلت ما قام، ما ذهب، ما أكل، ما قام زيد، ما جاء عمرو، ما ذهب عمرو، ما أكل خالد، فهل يثبت هذا أو لا يثبت؟ هذا محلّ خلاف فمنهم من قال يثبت ومراده بالإثبات أنّه قد قام في ذهنه، في نفسه قام أنّ هذا الضمير الّذي هو موجود في الفعل ما قام ما جاء ما ذهب ما أكل هذا قائم و عائد إلى معلوم عندك تقديره الّذي تعرفه أنت في نفسك، ما قام زيد، ما جاء عمرو، ما ذهب خالد، ما أكل بكر ونحو ذلك، فهذا أثبته طائفة من أهل العلم و نظروا فيه إلى مرجع الضمير في ذهنك أنت أيّها المتكلم، فبناءً عليه أجازوا تركب الكلام من فعل و حرف، الحرف هو "ما" و الفعل هو قام، أكل، جاء، ذهب، قعد و نحوه فأجازوه، و أمّا الجمهور فمنعوه وذلك لأنّهم لم يعدوا الضّمير إلى هؤلاء المذكورين، و العلّة عندهم لم يعدوا الضّمير إلى هؤلاء الّذين ذكروا ما قام فلان، ما أكل فلان، ما قعد فلان، ما ذهب فلان، و نحو ذلك. الّذي في نفسك أنت فلان وقلت ما قام، ما قعد، ما أكل، ما جاء، فما عدَوْا الضمير إلى هذا المقصود في ذهنك و هو فلان فقالوا الضمير هذه حجّتهم قالوا الضمير المستتر هو صورة عقليّة لا تحقق له في الخارج، صورة

في ذهنك أنت أمّا في الخارج ما هو موجود، فحينما تقول لي ما قام ألا يقوم احتمال عندي أنا مثلا لو جئت و سمعت ما قام أقول من هو؟ نعم أو لا؟ لو سمعت أنا الآن معك و ما كان بيننا كلام ما قام، ما جاء، ألا يصح لي أن أستفهم أنا أقول من هو أليس كذلك؟ فهذا لا أفهم المراد منه حتى تقول لي أنت مثلا عمرو، ما قام عمرو، ما قام زيدٌ، ما قام خالدٌ، فيقولون هنا هذا الضمير صورة عقليّة، أنت تتحدّث عن شيء في ذهنك، أمّا في الخارج ليس موجودا حتّى تعلمني أنّ المراد به هذا الّذي أردته فحينئذ إذا كان كذلك فهو في الحقيقة ما أفادنا معنىً تامًا، ولا يحسُنُ السّكوت عليه، فحينئذ فلا يمكن أن يتركب الكلام عند الجمهور من فعل و حرف، لأنّ الكلام هو اللّفظ المفيد فائدة يحسُنُ السكوت عليها،

كلامنا الخبر المتمُ فائده.....كالله برٌّ و الأيادي شاهده

لو أردت مثلا هذا نعم أمّا على المعنى الأوّل فيقول لك أنا ما فهمت الّذي قام في ذهنك و أعدت الضّمير عليه حتّى تبيّنه أنت لي فإذا بيّنته فهمته، فحينئذ هل حسنت الفائدة هذه حصُلت و حسُن السكوت على ما قام أو لم يحسُن؟ أنا أسأل هل حسُن السكوت على ما قام؟ ما جاء؟ ما أكل؟ ما قعد؟ هل يحسُن؟ ما يحسُن، لِمَ؟ لأنّه لم يفدنا فائدة تامة يتّضح المراد منها عند المُخَاطَبْ و هو المستمع، فحينئذ قالوا هذا لا يحسُن السكوت عليه، فحينئذٍ لا يكون مُسَوَّغًا في هذا الجانب.

الرّابع الّذي ذكره أو اسم و حرف، يعني فعل و حرف اسم و حرف، هذه قسمة رباعية، إسمان، اسم و فعل، فعل و حرف، فعل و اسم، فالرّابع هو اسم و حرف و ذلك كقولك حينما تنادي يا زيدُ، زيدٌ تناديه فتقول يا زيدُ، فهذا أيضا فيه اختلاف بين أهل العلم و هو الاسم و الحرف هل يتركب الكلام من اسم و حرف فقط؟ فالجمهور على أنّه لا يتركب و لا ينعقد الكلام مثل الّذي سبقه، فلا تقل في زيدٌ تقول فيه يا زيدُ و يقال هذا يحسُنُ السّكوت عليه، و ينعقد الكلام به. لِمَ؟ قالوا الحرف مع الاسم لا يحصل المطلوب منه ذلك لأنّه لا ينعقد الكلام به. لِمَ؟ قالوا لابدّ من تقدير في الكلام، أنت تقول يا زيد، فالياء هنا حرف قائمة مقام أدعو زيدًا، الفعل أدعو، قائمة مقام أدعو زيدًا، أو أُنادي زيدًا، أو أقصدُ زيدًا، فحينئذٍ هذا الحرف مع الاسم لا يمكن أن يفيد فائدة يحسُنُ السكوت عليها، يا زيد، ماذا تريد بعد ذلك؟ تريده يقبل، تريده يأكل، تريده يقعد، حينما تقول يا زيد، رفع زيد رأسه ماذا تريد منه، ينتظر ماذا تريد منه، هل تريد منه يا زيد اجلس، أو يا زيد تعال، أقبل، أو يازيد تكلّم، أو يا زيد أخرج، أو نحو ذلك، فهنا يا حرف و قُلتَ كما قُلتَ يا زيد، هل أفاد شيئًا، يحسُنُ السّكوت عليه، في هذا ما أفاد، فإذا قُلتَ يا زيد لم تزد شيئاً إلاّ الحرف فكأنّك تقول أدعوا زيدا قالوا لا ينعقد الكلام من الحرف مع الاسم إلاّ إذا قلت إنّه ينوب عن الفعل أدعوا زيدا، تعال يا زيد، أو اجلس زيد، و أما إذا قلت يا زيد هكذا مجردة لأنك أنت الأصل أيّها المُخاطَب لا تدري ماذا يُرادُ منك، كما أسلفنا قبل قليل، فلمّا كان كذلك فإنّ الكلام لا ينعقد به، و ما ينعقد إلاّ إذا فسّر ما ناب عنه، كقولك أدعوا زيدًا، أطلُبُ مجيءَ زيدٍ أو نحو ذلك، فمثل هذا يقولون بسببه إنّه لا ينعقد منه الكلام و لا يتركب منه الكلام، أمّا المؤلف - رحمه الله تعالى - فإنّه قد تبيّن اختياره له فقال الكلام يتركب من كذا و كذا و كذا، ثمّ قال من اسم و حرف فإنّه مشى من هنا على خلاف الجمهور حيث يرى أنّ الكلام يتركب من هذا الاسم مع الحرف مثل هذه الصّورة وذلك لأنّ الحرف عنده هنا يا قائم مقام أدعو زيدًا، أو بمعنى أنادي زيدًا، أو أطلبُ زيدًا، أو

أطلبُ خالدًا أو نحو ذلك، فلمّا نظر إلى هذا المعنى قال إنّ الكلام يتركب منه، و الّذي عليه الجمهور هو الّذي ذكرنا لكم و لا شكّ أنّ كلام الجمهور أرجح و ذلك لأنّ يا الّتي هي الحرف ما نُظِر إليها بمفردها إنّما نُظِر لما نابت عنه، لمّا قلت أنا أنادي زيدًا، آمُرُ زيدا ادعوا زيدا، أطلُب زيدا و نحو ذلك صحّ، أمّا بمجرّد يا هي فإنّه لا يصحُّ،و هذا الكلام أوجب و اقوى و أرجح.

و أمّا التقسيم الثاني و هو تقسيم الكلام إلى أمر و نهيٍ، وخبرٍ و استخبارٍ فهذا كما قلنا لكُم باعتبار مدلوله، و قولُنا باعتبار مدلوله كلام الأصوليين باعتبار مدلوله يعني باعتبار ما تدلّ عليه هذه الكلمة يعني هل هذه الكلمة تدلّ على الأمر، هذه الكلمة تدلّ على النّهي وهكذا، فقالوا فيه باعتبار مدلوله، كلمة مدلوله يعني المعنى الّذي دلّت عليه هذه الكلمة، فالتقسيم الثّاني أو الكليّة الثانية، تقسيم الكلام باعتبار مدلوله أو بالنّظر إلى ما يدلّ عليه، فالكلام بالنّظر إلى ما يدلّ عليه يقول المصنّف - رحمه الله تعالى - ينقسم إلى أمرٍ و نهيٍ، و خبرٍ و استخبارٍ، الاستخبار هو الاستفهام.

ثمّ قال و ينقسم أيضا إلى تمنٍ هذا تقسيم آخر، و إلى عرضٍ، وقسم، فغذا قوله - رحمه الله تعالى - ينقسم إلى أمرٍ فالأمر هو ما يدلّ على طلب الفعل، و قد تقدم معنا في الوجوب، فالشّاهد الأمر هو ما يدلّ على طلب الفعل نحو قُمْ، كُلْ، أُقْعُدْ، اجْلسْ و نحو ذلك، فإذا كان هذا الطّلب للفعل على وجه الجزم فهو الوجوب تقدّم معنا و إذا كان على التّراخي فهو النّدب، فالشاهد أنّ الأمر ما يدلّ على طلبك للفعل أو على طلب الفعل، فإن كان الطلب جازم فهذا هو الوجوب و إن كان غير جازم فهذا هو النّدب، و النّهي ما يدل على طلب التّرك، مثل لا تقعُدْ، لا تذهب، لا تأكُلْ، لا تشرب، لا تكلّم و نحو ذلك، فهو طلب للتّرك، فإن كان على وجه الجزم فهو المحرّم فهو لا تفعل كذا جازما على وجه الجزم هذا التّحريم و إذا كان على وجه التّراخي فهو المكروه، فإذا النّهي ما يدلّ على طلب التّرك مثل لا تقعد، لا تأكل، لا تشرب، لا تكذب، إذا قلت لك لا تكذب هذا يدلّ على التّحريم، طلب ترك الكذب الّذي هو فعل في الحقيقة، فالشّاهد طلب الكفِّ عن هذا للتّحريم.

أمّا الخبر وهو الّذي قاله المصنّف وخبر و استخبار، فالخبر ما يحتمل الصّدق و يحتمل الكذب، فمثلا لو قال لنا قائل جاء زيدٌ يحتمل أن يكون صادقًا و يحتمل أن يكون كاذبًا، وقد يكون كاذبا بمعنى الكذب الشّرعي، و قد يكون كاذباً بمعنى الكذب اللّغوي، فإذا كان المخبر صادقًا لا يُعرف عنه أنّه كذاب، وقال جاء زيد ثمّ تبيّن أنّه غير زيد فالمراد بالكذب هنا الخطأ، أنّه اشتبه عليه رأى شخصا أشبه زيد من بعيد فظنّه زيد قدم، أو رأى سيارته و كان مسافرا فظنّ أنّه قدم و طلع الخبر أنّ ولده ذهب إلى المطار و أخذ السّيارة من المواقف و جاء فرأى السيارة عند الباب فظن أنّ زيد جاء، فقال جاء زيدٌ، فيكون مُخبِرا بخلاف الواقع فقد يكون صادقًا و غذا أخبر بخلاف الواقع، يُقال عنه في اللّغة كذب فلان يعني أخطأ، أمّا في الشّرع لا يراد بالكذب إلاّ التّعمد له، و الإخبار فيه على خلاف الواقع، فالشّاهد الخبر ما يحتمل الصّدق و يحتمل الكذب، يحتمل أنّ فلان من النّاس صادق، ويحتمل أنّه كاذبٌ، و الاستخبار كما قلنا هو الاستفهام لو قال الاستفهام لكان أحسن و لكن و الله أعلم حمله على ذلك موافقة اللّفظة للّفظة، قال و خبر و استخبار حينما قال أمر و نهي الضد، هنا و الله أعلم حمله على المجيء بلفظة استخبار المطابقة في اللّفظ فقال خبر و استخبار، و الاستخبار هو

الاستفهام، و تعريفه طلب العلم بالشّيء، لو قال استفهام كان أحسن لأنّه واضح كلّ واحد يعرفه، لكن حين قال استخبار قد يكون له مقصدٌ آخر، إلاّ إذا دقق الإنسان فإنّه يعلم، فإذا الاستخبار هو الاستفهام، و الاستفهام تعريفه في اللّغة هو طلب العلم بالشّيء الّذي لم يكن معلوما لديك، فمثلا لو قلت هل قام زيدٌ؟ أنت لا تعلم أنّ زيد قد قام أو لم يقُمْ، فأنت تسأل، أو هل جاء عمرٌو، لا تعرف هل جاء من السّفر أو لم يجئْ، فأنت تطلب من يخبرك بحاله هل و صل من السّفر أو لم يصلْ، فجوابه مثلا يُقال نعم أو يُقال لا، فطلب الاستخبار يعني طلب الجواب، يُستخبر ما الّذي حصل له؟ هل جاء؟ تقول له نعم، لم يأْتِ فيقول لك هل جاء زيدٌ؟ تقول له لا لم يأت، فهذا هو استخبار و لهذا يقول الجرجاني في التّعريفات:(الاستفهام: استعلام ما في ضمير المخاطَب) و قيل هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، يعني أنت الّذي في ذهنك تسأل عنه هو زيد هل قدم أو ما قدم، فأنت تستفهم عن هذا و تستخبر فالمخاطَب يفيدك بالّذي تريد، و هو الإعلام بحال زيد هل جاء من السّفر أو لم يجئ، هل قام أو لم يقم، هل وقف أو لم يقف، هل أكل أو لم يأكل و نحو ذلك

و قوله - رحمه الله تعالى - ينقسم أيضا من وجه آخر، الكلام كما أنّه ينقسم إلى أمرٍ و نهيٍ باعتبار مدلوله ينقسم ايضًا إلى تمنٍ و عرضٍ و قسمٍ، و التّمني هو طلب حصول الشّيء، و العرض هو عرضك لحصول الشّيء مثل ألا تنزل عندنا فنُكرمك، ألا تزورنا فنُكرمك و نحو ذلك، و لا قسم معروف.

و قوله - رحمه الله تعالى - و من وجه آخر ينقسم إلى حقيقة و مجاز يعني هذا القسم الكلّ الثّالث، و هو باعتبار استعماله، استعمال الكلام، الاوّل باعتبار تقسيماته و ما يتركب منه، الثاني باعتبار مدلوله، الثّالث باعتبار استعماله، فهذا التّقسيم الآن باعتبار استعماله وهو الّذي و قفنا عنده، فالكلام باعتبار استعماله ينقسم كما قال المصنّف و من وجهٍ آخر ينقسم إلى حقيقة و مجازٍ، إي ينقسم بالنظر إلى استعمالنا نحن معاشر المخاطِبين و المتكلمين ينقسم كلامنا إلى قسمين كبيرين، هما الحقيقة و المجاز، وعرّف بعد ذلك الحقيقة فقال ما بقي من استعمال على موضوعه هذا تعريفٌ أوّل و تعريفٌ ثانٍ قيل، يعني أشار إليه بقوله قيل ما استعمِل فيما اصطُلِح عليه من المخاطِبَة، بكسر الطّاء أي المتكلّمين، و المجاز ما تُجُوِزَ عن موضوعه و الحقيقة إما لغوية وإما شرعية وإما عرفية. فالشّاهد نعود إلى كلامه - رحمه الله تعالى - حيث قسّم الكلام باعتبار استعماله إلى قسمين كبيرين ألا و هما الحقيقة و المجاز و عرّف الحقيقة بتعريفين، التعريف الأوّل بقوله ما بقي في الاستعمال على موضوعه، و الثاني بقوله استعمِل فيما اصطُلِح عليه من المخاطِبَة، و أمّا المجاز قال فما تُجُوّز عن موضوعه، ثمّ بعد ذلك دخل في الحقيقة و أقسامها و أنّها إمّا أن تكون لغويّة، و إمّا أن تكون شرعيّة، و إمّا أن تكون عرفية و هذه الأقسام الثّلاثة، ثمّ دخل بعد ذلك إلى المجاز، و أنّه إمّا أن يكون بزيادة، أو بنقصان، أو بنقل، أو باستعارة، هذه الأربعة، و مثل لهذه الأربعة .فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى: (ليس كمثله شيء) **- الشّورى /11 -** فعنده هذا فيه زيادة و هي الكاف، عند المصنف فيه زيادة و هي الكاف في قولك مثله، لأنّ الأصل أنت أردت أن تقول ليس مثله شيء، فزدت بعد ذلك الكاف فقلت كمثله شيء، فهذا زيادة.

ثمّ انتقل إلى النوع الثاني و هو المجاز بالنّقصان مثل قوله تعالى (و اسأل القرية الّتي كنّا فيها) **- يوسف/ 82 -** فهنا نقص، ما هو الناقص أو المنقوص أو المحذوف؟ كلمة أهل، اسأل

القرية المراد أهل القرية فعند كلّ مخاطَب، حين يسمع مني أنا المخاطب أقول لـه اسأل القرية الفلانيـة، معلـوم أنّنـي أريـد اسـأل أهـل القريـة، لأنّ القريـة إنّمـا هـي بيـوت، حجـارة، جُـدُرٌ، وغرف، و أبنية، وشوارع و نحو ذلك و أنا لا أسأل هذه الأشياء و إنمـا أسـأل أهل هذه القريـة فهنا في شيء ناقص محذوف تقديره اسأل أهل القرية، فلمّا حذفت كلمـة أهل دلّ ذلك علـى أنّ المحذوف هذا نقص فقالوا هذه الآية مثال للنّقص، فالمجاز إمّا أن يكون بزيـادة و إمّـا أن يكـون بنقص، فتجوزنـا فقلنا اسأل القرية و نحن نريد أن نقول لك اسـأل أهل القريـة، فبدلن نقول لك اسأل أهل القرية قلنا لك اسأل القرية لأنّه معلوم عندك أنّ هذه البيوت من الحجـارة أو البيوت إذا كانت من الطين مَدَرْ أو كانت شَعَرْ، قَشْ هذه لا تُسْأل و إنّمـا المسؤول هم أهلهـا فهـذا مـن المجاز .

و كذلك النّوع الآخر و هو النّقل و هو النّـوع الثالـث مـن أنـواع المجـاز، النّـوع الأوّل الزيـادة النوع الثّاني النّقصان، النوع الثّالث النّقل فالمجاز بالنّقل المراد به نقل اللّفظ عمّا وُضـع لـه فـي الأصل إلـى لفظ آخـر لجـامع بينهمـا، هـذا المـراد بـه النّقـل، نقـل هـذا اللّفظ عـن المعنـى الّـذي استُعمل فيـه إلـى معنًـى آخـر لجـامع بينهمـا، بـين هـذين اللّفظـين فـي هـاتين الصّـورتين، مثالـه الغائط، كلمة الغائط فإنّ الغائط أصلُه الأرض المنخفضة، ومنه الآن عندنا مدينـة قائمـة اسمها "الغاط" و هي الأرض المنخفضة غائطه تحت، نهاية الهضبة، هضبة نجد الكبيـرة و تعرفون الطلعة المشهورة معها الّذي يذهب من الحجـاز إلـى مكّـة عن طريـق الرّيـاض يمرّ بهـا، انـزل مـن أغلـى هضـبة نجـد إلـى هـذا المكـان أوّل مـا يصـادفه فسميت الغـاط، غائطـه لأنّهـا نازلـة، فالغـائط أصـله الأرض المنخفضــة، أُخـذ إلـى مـا يخـرج مـن الإنســان أكـرمكم الله و العلّـة المشتركة أو القاسم المشترك بينهما، السُّفْلُ، فهذا السّافل من الأرض، وذا الخـارج يكون من السّافل من الإنسان أكرمكم الله، فلمّا كان هابطا، سافلا قيل فيه الغائط، و العرب قديما لم يكن في بيوتهم كُنُف، حمامات فكانوا يخرجون فيُبعِدون حتّى ينزلـون إلـى هذه المهـابط، إذا جـاءوا إلـى الأرض المنخفضـة، الغائطـة نزلـوا فيهـا لأنّ المرتفع عـنهم لا يـراهم، فينزلـون فـي هـذه الأمكنة فيقضون حاجتهم، فاستعير هذا المكان الّذي هو النّازل من الأرض لقضاء الحاجـة فيـه إلى النّازل من الإنسان الّذي يخرج منه ذلكم الخـارج، فهذا نقل للكلمـة و معناهـا، يعنـي هنـاك أرض منهبطة أسفل ما تكون من الأرض تخرج أنت إليها لا تُرى فتقضـي حاجتك فيهـا، هـذا الّذي يخرج من الإنسان من أسفله من مكـان لا يكـاد يـراه الإنسـان بنفسـه فهو مُنهبِط، مُختفي فنُقِل هذا لهذا، فلمّا كان خروج هذا من العالي إلى السّافل و قضاء الحاجـة فيـه أُخِذ الغـائط من الأرض إلى الغائط من الإنسان، فهذا مجازٌ بالنقل.

و أمّـا المجـاز بالاسـتعارة، فمثـل لـه بقولـه تعـالى:(قَـالَ إِن سَـأَلْتُكَ عَـن شَـيْءٍ بَعْـدَهَا فَـلَا تصاحبني قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عذرا ﴿٧٦﴾ فانطلقا حتى إذا أتيا أَهْلَ قَرْيَةٍ استطعما أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جدارا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فأقامه) **- الكهف/ 76 -** وجد جدار مائل يريد أن ينقض، يطيح فأقامه (... قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتخذت عَلَيْهِ أجرا) **- الكهف/ 77 -** . قولـه يريد أن ينقض، من هو؟ الجدار، قال وجه المجاز فيه أنّ هذا المجاز بالاستعارة حيث إننـا نعلم جميعا أنّ الجدار هذا إمّـا أن يكـون حجـر، أو يكـون مـدر طـين (المـدر هـو الطّـين)، و إمّـا أن يكـون خشبا، فهذه كلّها جمـادات ات مشيئة لهـا و لا إرادة لهـا، و لا إحسـاس ، لأنّ الإرادة و المشيئة تكون من ذوي الإحساسات، و الجدار إن كـان حجـر، أو مـدر، أو خشـب لا إحسـاس لـه، فـإذا

كان لا إحساس لـه فهو جماد ليست لـه إرادة، فنحن كأنّنا استعرنا هذه الصورة من الإنسان صاحب الإحساس و الشّعور، الّذي لـه إرادة و أعطيناها للجدار، نحن اتفقنا أوّلا على أنّ الجدار كان حجرا أو كان طينا الّذي هو المدر أو كان خشبا هل له شعور؟ لا شعور لـه هل لـه إحساس؟ لا إحساس لـه، قالوا الإرادة إنّما هي منبثقة عن الشّعور، ابن آدم لـه إحساس، لـه شعور، يريد و لا يريد، الّذي له شعور قد يكون لـه الآن إرادة، و بعد قليل لا إرادة، ما يريد هذا الشّيء لا يعجبه، فهذا له شعور و لا يُستغرب أن تكون لـه الآن إرادة و بعد قليل لا إرادة له لا مشيئة لا يريد هذا الشيء، لأنّه عنده إحساس و شعور، لكن الجدار لا إحساس لـه و لا شعور، و إذا كان لا إحساس لـه و لا شعور كيف نقول يريد أن ينقض؟ هذا وجه دخول الاستعارة، فنحن نقول هؤلاء يقولون نحن استعرنا هذه الإرادة الّتي أصلا إنّما تكون في ذوي الإحساسات و ذوي الشّعور، الّذين لهم إحساس و لهم شعور، نقلناها من هؤلاء الأحياء الّذين لهم إحساس و لهم شعور إلى هذا الجماد الّذي لا إحساس له و لا شعور، فنقلناها من هنا الّذي هو موضعها الأصلي من له إحساس و شعور و هو المخلوق الكائن الحيّ إلى هذا الّذي ليس بكائن و لا حيٍّ لا إحساس لـه و لا شعور، فنحن استعرناها أو لا ؟ هذه استعارة، يعني أنا الآن أعطيتك عباءتي هذه أيّام، هذه استعارة أو لا؟ أنت استعرت مني، فهذا الجدار استعار من الإنسان الّذي له إحساس و شعور الإرادة مع أنّه لا إحساس له هو و لا شعور، فهذا معنى قولهم هذه استعارة، إذا جُعِلت من هنا إلى هنا فهذه استعارة و هي مجاز، فحينئذ فقوله تعالى: (... جدارا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فأقامه) **- الكهف/ 76 -** قالوا جدار ليس من ذوي الإحساسات، أو بذوي إحساس و لا شعور، فلا إرادة له، فحينما قلنا يريد أن ينقض استعرنا له الإرادة ممّن لـه إحساس و شعور و هو الإنسان الحيّ، و جعلناها له فهذه استعارة فهو مجاز.

تأصيل:

أوّلا يجب أن نعلم أنّ للنّاس في هذه المسألة تقسيم الكلام إلى حقيقة و مجاز لهم فيها ثلاثة أراء، تقسيم النّاس الكلام باعتبار ما يُستعمل فيه الّذي هو الكلّية الثالثة لهم فيه كلام، وانقسموا في هذا إلى ثلاثة أقسام

القسم الأوّل : من منع هذا التّقسيم أصلا، فقال ليس فيه مجاز، لا مجاز لا في اللّغة و من باب أولى في القرآن، لأنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين، (لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أعجمي وهذا لِسَانٌ عربي مُّبِينٌ) **- النّحل/ 103 -** فإذا كان لا مجاز في اللّغة فالقرآن من باب أولى (نَزَلَ بِهِ الروح ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ على قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عربي مبين) **- الشّعراء/ 193 -** فإذا كان اللّسان العربي و هي اللّغة العربيّة، لا مجاز فيها فالقرآن من باب أولى، فهذا هو القول الأوّل قالوا لا مجاز في اللّغة و لا في القرآن، إذا قلنا لا مجاز في اللّغة فمن باب أولى أنّه لا مجاز في القرآن، و إذا عكست و قلت لا مجاز في القرآن فإنّك لا بدّ أن تأتي و تبيّن هل عندك مجاز في اللّغة أو ليس عندك مجاز في اللّغة لأنّ فيه أناس يقولون بهذا القول، لكن إذا قلت لا مجاز في اللّغة فالقرآن من باب أولى، أنّه لا مجاز فيه لأنّ القرآن إنّما نزل باللّغة العربيّة. إذا فالقول الأوّل أنّه لا مجاز في اللّغة العربيّة و إذا كان كذلك فالقرآن من باب أولى.

أو لك أن تقول لا مجاز في القرآن و لا في اللّغة على الوجه الثّاني، و ممّن ذهب إلى هذا أبو إسحاق الإسراييني من علماء الأصول الشّافعية المتكلمين هو أيضا، وقد نصر هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - نصرا قويّا، شديدا، مُؤزرا مُؤيّدا بالأدلة النّقلية و العقليّة، هذا القول الأوّل حيث - رحمه الله تعالى - بيّن ذلك بيانا شافيا في كتابه العظيم "الإيمان"، بيّن هذا الكلام هو الصّحيح قول أبي إسحاق الاسراييني و من وافقه أنّه لا مجاز لا في اللّغة و لا في القرآن من باب أولى و هذ موجود و منقول عن الأئمة أحمد، و أبي حنيفة، و الشّافعي و غيرهم، من يقول أنّه لم يتكلّم هؤلاء الأئمة، أئمة الهدى و الإسلام أئمة اللّغة مثل الخليل و سيبويه و أبو العمر بن العلاء و غير هؤلاء وهم فحول أئمة العربية، ما تكلّموا بهذا، بل يقول - رحمه الله تعالى - في كتابه الإيمان، هذا الكتاب عظيم جدّا تراجعون هذه المسألة فيه تجدونها جلية واضحة، بل هو أجمل من تكلّم عن هذه المسألة في إعتقادي و الّذي أدين الله به، بل يقول - رحمه الله تعالى - هذا الإمام الشّافعي - رحمه الله تعالى - هو أوّل من جرّد الكلام على أصول الفقه، و هذا باتّفاق النّاس جميعا أهل العلم في جميع الفنون يعرفون، أنّ فن أصول الفقه الّذي فطره تدوينا و ابتدأه تأليفا و تصنيفا هو الشّافعي.

الحمد لله الّذي أظهر.....علم الأصول للورى و أشقر

على لسان الشّافعي و هوّن..... فهو الّذي له ابتداءً دوّن

هذا باتّفاق هذا يقوله العمريطي، وقلنا لكم قول صاحب مراقي السعود عند المالكيّة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ، يقول:

أوّل من دوّنه في الكتبِ.....محمد ابن شافعٍ المطّلبِ

وقبله كان لهم سليقه.....123456للعرب من خليقة

يعني مثل ما هو معروف عند العرب لغتهم كذا و كذا أيضا كان في سليقتهم هذا معناه كذا، و هذا معناه كذا، في الأصول، يعرفون العموم، يعرفون الخصوص، يعرفون المقيّد، يعرفون المطلق، لكن أوّل من دوّنه ما فيه كلام أنّه محمد بن شافع المطلبي، الشافعي هو محمد بن إدريس نسبه إلى شافع لأنّه يستقيم به الكلام الشّافعي، فالمقصود يقول شيخ الإسلام هذا الشافعي هو أوّل من جرّد الكلام على أصول الفقه و لم يقسِّم هذا التّقسيم، يعني أنت إذا نظرت إلى أصول الفقه إجمالا لا تخرج على الرّسالة و إن كان فيه زيادات و إضافات بعد ذلك أنظر إلى هذه الزيادات و الإضافات من الّذي أحدثها و من الّذي أضافها، وكيف انجري تحت هذه الأقسام الكليّة الّتي ذكرها هؤلاء الأئمة -رحمهم الله- فيقول شيخ الإسلام الشافعي هو أوّل من جرّد و هو يعرف اللّغة و إمام في اللّغة و يُحتج به في اللّغة، و عالم بلغة العرب مكث سنين و هو يحفظ أشعار هُذَيْل، و مع ذلك ما عرف هذا الكلام و لا جاء به و لا تكلّم بالحقيقة و لا المجاز الّتي يقولها هؤلاء أرباب الكلام، و كذلك بن القيم - رحمه الله تعالى - فكلامه معروف في مختصر الصواعق المرسلة، و وافق هؤلاء قول من تقدّمهم من المحققين من العلماء أتباع المذاهب، و وافقهم أيضا من جاء من بعدهم من العلماء و المحققين أتباع المذاهب. فشيخ الإسلام ينسب هذا القول إلى من تقدّم، مثل خُوَيْد بن خُوَيْد بن داد من

المالكيّة، و ابن حامد من الحنابلة، و إلى داوود ابن علي إمام أهل الظّاهر، و إلى ابنه أبي بكر بعده، أبو بكر ابن داوود ابن علي، و طائفة من العلماء.

و منهم من قال إنّ المجاز موجود في اللّغة و لكن لا يوجد في القرآن، وهذا أيضا نقل عن خُوَيْد بن خُوَيْد بن داد، و نُقل عن داوود ابن علي، و قال به أيضا شيخ شيوخنا الأمين الشنقيطي - رحمه الله تعالى - في الأضواء قال إنّ القرآن ممنوع فيه المجاز، و كتابه مشهور منع جواز المجاز في المنزّل للتعبد و الإعجاز، لكن في اللّغة جائز، موجود، واقع، وارد.

الرّأي الثّالث : القول بوقوع المجاز في القرآن و في اللّغة فإذن المنع منه في اللّغة و في القرآن القول في وجوده في اللّغة و في القرآن القول بالتّفصيل غير موجود في القرآن و موجود في اللّغة ثلاثة أقوال القول الأوّل أنه ليس بموجود لا في اللّغة و لا في القرآن واضح القول الثّاني أنّه موجود في اللّغة و في القرآن العكس تماما هذا هو القول الثّالث و الأخير هذا قول الجمهور المتكلّمين و المتأخّرين من علماء اللغة و البلاغة و نحوهم هذا قول جماهيرهم على أنّ المجاز موجود في اللّغة و موجود في القرآن و القول الأوّل كما ذكرناه لكم و ذكره شيخ الإسلام و ذكره هذا الإمام أحمد و هذا الإمام الشّافعي و هذا الإمام مالك و هذا الإمام أبو حنيفة و هذا إمام اللّغة سيباي هذا أبو عمرو بن العلا هؤلاء العلماء قالوا فيه و لا يعرفونه واضح فهذا القول الأوّل و هذا القول الآخر متضادان الأوّل بالنّفي المطلق في اللّغة و القرآن و الثّاني بالإيجاب المطلق في اللّغة و في القرآن .الثّالث التّفصيل الذّي هو بينهما يعني في ترتيبنا نحن الثّاني، إذن الأوّل المنع لغة و قرآنا لا وجود للمجاز فيه ، الثّالث الجواز لغة و قرآنا يوجد المجاز في اللّغة و يوجد في القرآن الثّاني الذّي هو بينهما التّفصيل و هو وسط يقول أنّه لا يوجد في القرآن و يوجد في اللّغة العربيّة كما ذكر الشّيخ الشّنقيطي شيخ الإسلام عن هؤلاء أيضا الذّين ذكرنا فالمقصد من هذه الثّلاثة الأقوال و القول الحقّ أنّه كما قال شيخ الإسلام و سيأتينا إن شاء الله تعالى التّدليل على ذلك في الكلام عن الحقيقة اللّغويّة و الشّرعيّة و العرفيّة سيأتينا إن شاء الله تعالى على ما يدلّ على مصداق و قوّة القول الأوّل و هو القول بعدم وجود المجاز في اللّغة و في القرآن إن شاء الله تعالى ثمّ ننتقل معه بعد ذلك إلى قوله - رحمه الله تعالى -

فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه، وقيل: استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة .

فالحقيقة تعريفها في اللّغة مشتقّة من الحقّ و الحقّ هو الثّابت و اللّازم و أمّا في الاصطلاح فعرّفها المصنّف في قوله ما بقي في الاستعمال على موضوعه هذا التّعريف الأوّل ، و هذا مثلما تقول أنت رأيت أسدا و أنت تريد به الحيوان المعروف فهذا حقيقة إذا قلت رأيت أسدا تريد به الحيوان المفترس حقيقة لأنّ هذ الكلمة جئت بها أنت على أصلها الذّي استعملت فيه و هو هذا الحيوان المفترس القويّ الشّجاع الذّي لا يهاب بقيّة الحيوانات و بقيّتها تهابه فهو قويّ و شجاع و مفترس لا يهاب غيره و غيره يهابه و لذلك أطلقوا عليه في الاصطلاح أنّه ملك الحيوانات نعم لقوّته فلا أقوى منه من الحيوانات فإذن هذا التّعريف قوله -رضي الله عنه- ما بقي ماذا ؟ على استعماله في الموضوع الذي وضع له حقيقة في الأصل فبقي على استعماله في موضوعه يريد أنّه خاف بالحقيقة اللّغويّة فما يقول في موضوعه ، موضوع هذه

الحقيقة اللّغويّة فوضع هذا اللّفظ أسد من حيث اللّغة لهذا فحينئذ لا يدخل معنا في هذا التّعريف الحقيقة الشّرعيّة و لا الحقيقة العرفيّة و على هذا فهما عنده من المجاز سيأتينا إن شاء الله الكلام عليه عنده في الورقات لم تدخل في هذا التّعريف فهما عنده من المجاز لحقيقة الشّرعيّة والحقيقة العرفيّة هما من المجاز .

التّعريف الثّاني للحقيقة قال هو ما استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة يعني من المتكلّمين ما هم علماء الكلام لا مطلق المتكلّمين ، المتكلّمين كلّ متكلّم اصطلح على هذا الأمر بين هذه الطّائفة أو بين هذه الطّائفة هذا اصطلاح خاص ، أو بين المتكلّمين عموما هذا اصطلاح عام كلّ من ينطق و يتكلّم فهذا معروف عندهم هذا اصطلاح عام سيأتينا إن شاء الله تعالى العام و الخاص بإذن الله فإذن قوله ما استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة .بكسر الطّاء هذا هو التّعريف الثّاني يعني أنّ هذا الاصطلاح اصطلح عليه هذا المخاطب هذا المتكلّم مع المخاطب المتكلّم اليه بقيا على ما اصطلحا عليه سواء بقي اللّفظ هذا الذّي اصطلحنا أنا و انت عليه بقي على موضوعه الذّي كان فيه من الأصل أم لم يبقى على موضوعه الذّي استعمل عليه في الأصل في اللّغة فإذا قلنا بذلك فإنّنا نقول هذا اصطلاح عند المتخاطبين فنحن استخدمنا هذا فيما اصطلح عليه عند هؤلاء المتخاطبين فهؤلاء المتخاطبين الذّين اصطلحوا عليه إمّا أن يكونوا من طائفة كذا أو من طائفة كذا فأنت تنقل هذا الكلام من ما اصطلح عليه في الأصل إلى ما اتّفقت عليه هذه الطّائفة فإذا جاء مثلا عند علماء الشّريعة فهو الشّرعي و إذا جاء عند عموم النّاس فهو العرفي و إذا جاء عند طائفة من النّاس فهو العرفي الخاص نعود فنقول إنّ هذه الكلمة أو هذه الجملة في التّعريف الثّاني ما استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة يعني من جماعة المتكلّمين الذّين يتخاطبون و يتكلّمون فيما بينهم في هذا الامر الذّي اصطلحوا عليه و يخاطبون غيرهم به حيث عيّنوه في هذا المقصود الذّي يريدونه عيّنوه أنّ المقصود الذّي يراد في هذه الكلمة هو كذا ، الذّي يراد في هذه الجملة هو كذا . فهذا نقل من الأصل إلى ما اصطلحوا عليه فإن كان ارباب هذا الاصطلاح علماء الشّريعة فهو الحقيقة الشّرعيّة و إن كان أصحاب العرف عموم النّاس فهو في الحقيقة العرفيّ العام و إن كان طائفة من النّاس اصطلحوا على هذا فهو الحقيقة العرفيّة الخاصّة و لكلّ واحد منها معنا و مرادا فعلى هذا الاصطلاح اتّفاق قوم كأنّنا نقول نحن نعود ونفسّر عبارته بأكثر توضيحا .اصطلاح قوم نقول إنّ معنى هذا التّعريف الثّاني هو اصطلاح قوم على استعمال هذا اللّفظ المعلوم في شيء معلوم عندهم فمثلا الصّلاة عند اللّغويين هي الدّعاء كما قال الله تعالى (... وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ...) **- التّوبة 103 -** فالمراد بذلك الدّعاء و منه قول النّبيّ -صلى الله عليه و سلم- (اللّهم صلّ على آل أبي أوفى) هذا المراد به دعاء لهم بالرّحمة و المغفرة فالصّلاة هنا هي الدّعاء فاتفق اللّغويون على استعمال الصّلاة هنا أنّ معناها الدّعاء كذلك إذا نظرت إلى علماء الشّريعة إلى الفقهاء و المحدّثين و المفسّرين علماء الشّريعة عموما إنّهم يطلقون الصّلاة و يريدون بها هذا لا إنّما يريدون بها أنّ هذه الصّلاة هي عبارة عن هيئة مجتمعة من الأقوال و الأفعال هي عبارة عن التّعبّد لله تبارك و تعالى بهذه الأقوال و الأفعال على طريقة مخصوصة مفتتحة و مبتدئه بالتّكبير ، تكبيرة الإحرام و مختتمة بالتّسليم إذن فعلماء الشّرع لهم استعمال في الصّلاة بمعنى العبادة المعلومة على هذا النّحو . علماء اللّغة لهم اصطلاح على أنّ الصّلاة هي الدّعاء فهذه حقيقة شرعيّة، وهذه حقيقة عرفيّة هؤلاء اصطلحوا على أنّ الصّلاة المراد بها كذا أليس كذلك الصّلاة عند

اللّغويين معناها كذا وضعت عندهم لاستعمال هذا اللّفظ ، الصّلاة عند علماء الشّريعة وضع هذا اللّفظ عندهم ليدلّ على ما اصطلحوا به فيما بينهم على هذا المعنى فلو خاطبك العالم أو تخاطبت أنت مع العالم و تكلّمت معه عن الصّلاة تريد أن ترجعه أو تريد الصّلاة هذه ؟ تريد الصّلاة المعروفة شرعا فهذه حقيقتها الشّرعيّة عند علماء الشّرع فقيل فيها الحقيقة الشّرعيّة ، اللّغويّة يقال فيها الحقيقة اللّغويّة و هكذا لفظة الدّابة هذه الحقيقة العرفيّة ، لفظة الدّابة فإنّ لفظة الدّابة لفظ يطلق من حيث اللّغة على كلّ ما يدبّ على الأرض من الأحياء قال الله سبحانه و تعالى (و الله تعالى قال (يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ...) **- النّور / 45 -** فقال الله خلق كلّ دابة من ماء و كلّ أم العموم أمّ مع ألفاظ العموم لفظ الكلّ فإنّه لا يأخذ عنها شيء فال الله جلّى و على (... كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ...) **- النّور / 45 -** فهي أقوى صيغ الدّلالة في العموم فإنّه إذا قيل كلّ ما خرج عليه شيء (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ...) **- الحجر / 30 -** هل فيه بعض الملائكة لم تسجد ؟ لا كلّهم و زيد على ذلك فقال أجمعون تأكيد على تأكيد فكلّ ألفاظ العموم هي أقوى ألفاظ العموم و دلالات العموم على العموم فالشّاهد يقول (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ...) **- النّور / 45 -** ثمّ قسّم بعد ذلك أنواعها مبيّنا لها منهم من يمشي على بطنه الذّي يمشي على بطنه عندنا نحن يمشي أو يزحف ؟ يزحف صح أو ماذا الذّي يأتي على بطنه هذا يقال له ماش أو زاحف ؟ زاحف و منها أنّ كلّ الحيوانات زواحف كالأفاعي و نحوها التّي تمشي على بطونها يقال لها زواحف فالله سبحانه و تعالى يقول (يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ...) **- النّور / 45 -** و هو دابة أو ماذا من ماء البيضة أليست ماءا الزّاحفة بيض و البيض أكيد ماء هو زلال ثمّ يتكوّن فيه الصّفار ثمّ بعد ذلك يتمّ خروج هذا الحيوان منه فأصله الماء فالشّاهد قال كلّ دابة فمنهم من يمشي عل بطنه ثمّ الزّحف مشيا و منهم من يمشي على رجليه و هذا مثلنا نحن بني آدم البشر و منهم من يمشي على أربع من الحيوانات الباقيّة يعني كالفرس و الجمل و بقيّة الزّواحف أيضا التّي لها أرجل يدخلون في الزّواحف تجوّزا كالسّحالي و السّلاحف و نحو ذلك فهذه كلّها سمّيت دواب و الله خلق كلّ دابة ألا تسمّى هذه دابة ؟ تسمّى دابة فمن حيث اللّغة هذه اللّفظة لفظة الدّابة تطلق على من يمشي على بطنه و من يمشي على رجليه ومن يمشي على أربع ، من يمشي على بطنه زاحف و من يمشي على رجليه ماش و من يمشي على أربع فهو ماشي كلّها سميّت دابة لأنّها تدبّ على الأرض يعني تتحرّك

زعمتني شيخا و لست بشيخ ..... إنّما الشّيخ من يدبّ دبيبا

فالدّبيب هو المشي على الأرض فمدام يتحرّك على وجه الأرض فهو دابة ، هذا هو اللّفظ العام ثمّ بعد ذلك أصبحت في العرف كلمة دابة الآن لو تقول لي أو أقول أنا لزيد من النّاس يا دابة بلشني نشف في حلقي لأنّه أصبح في العرف الدّابة هي الحيوان ذوات الأربع ، غالبا إذا أطلقت على فلان من بعيد يا دابة يعني أصبح عند النّاس سبا هذا الآن المصطلح ألف . أبنائي هكذا أو ماذا ؟ أصبح في عرفنا نحن الخاص من هذا العموم الكامل الواسع الكبير أصبح لفظ الدّابة يطلق على ما يدبّ على أربع و يمشي على أربع و الله سبحانه و تعالى يقول(فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) **- النّور / 45 -** فهل أبقيناه على هذا العموم أم أخرجناه إلى الخاص و الله تعالى قال (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) **- النّور / 45 -** سمّاها كلّها دابة أو ماذا ؟ فنحن حصرنا الدّابة على نوع منها فهذا اصطلاح

خاص أو ماذا ؟ اصطلاح خاص فإذن هذه الحقيقة العرفيّة أصبحت كلمة الدّابة فيها عندنا تطلق على ذوات الأربع و بناءا على هذا التّعريف للحقيقة فلانه يعمّ جميع أنواع الحقيقة التّعريف الثّاني ما هو التّعريف الثّاني الذّي فسّرناه ؟ فيما اصطلح عليه إذن يعمّ ما اصطلح عليه في الشّرع أم لا ؟ اصطلح في الشّرع أنّ الدّعاء بمعنى كذا ، الصّلاة بمعنى كذا ، الصّيام بمعنى كذا الآن مثلا الصّيام عندنا في اللّغة العربيّة مطلق الإمساك و لكن في الشّرع هو الإمساك من المكلّف أو نحوه أي من دون التّكليف على وجه التّعبّد لله سبحانه و تعالى عن جميع المفطّرات من بعد طلوع الفجر حينما يؤذّن المؤذن من بعد طلوع الفجر إلى غروب الشّمس تعبّدا لله تبارك و تعالى تمسك هذا الإمساك المخصوص لكن الإمساك من حيث اللّغة هو مطلق الإمساك عن الشّيء ، عن الحركة ، عن المشي ، عن الكلام (... فقولي إني نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا) ـ **مريم/ 26** ـ سمّاه الله صوتا و نحن عندنا الصّوت هذا الذّي تقدّم كذلك يقول الشّاعر النّابغة

خيل صيام و خيل غير صائمة ..... تحت العجاج و أخرى تعلك اللّجم

يعني خيل صائمة يعنني واقفة عن الحركة و الكرّ و الفرّ و الجري في الجهاد و الحرب و أخرى غير صائمة يعني تحت هذا العجاج في الحرب و الضّرب و الّطعان فهذا مطلق الإمساك سمّاه صياما شاهد هذا التّعريف الثّاني يعمّ الحقيقة اللّغويّة و الشرعية و العرفيّة و هو استعمال اللّفظ في ما اصطلح عليه فالذّي اصطلح عليه عند اللّغويين له معنا و الذّي اصطلح عليه عند الشّرعيين له معنى و الذّي اصطلح عليه عند أهل العرف له معنى فإذن تكون الحقيقة هنا شاملة لهذه الأشياء جميعا أو ماذا ؟ فالتّعريف الثّاني قوله و قيل يشمل ما اصطلح عليه أهل اللّغة ، يشمل ما اصطلح عليه أهل الشّرع ، يشمل ما اصطلح عليه في العرف فهذا التّعريف الثّاني يشمل الأنواع الثّلاثة لأنواع الحقيقة بينما الأوّل يخرج الشّرعيّة و يخرج العرفيّة واضح يا أبنائي فإذن هذا التّعريف منه -رحمه الله تعالى ـ استعمال اللّفظ فيما وضع له أو اللّفظ المستعمل فيما وضع له هذا يشمل هذه الحقائق الثّلاث فهذا أوّلا قولنا استعمال اللّفظ يخرج غير المستعمل و قولنا فيما وضع له هذا قيد ثان يخرج به المجاز و احفظوا هذا معنا سيأتينا الانتفاع به قريبا فإذا نحن اصطلحنا على أنّ المراد كذا و جاءنا آخر يقول هذا مجاز نقول له هذا فهمك أنت أمّا اصطلاحنا نحن فنحن مصطلحون على أنّ معنى هذا سمّه أنت مجازا سمّيه ما شئت لا شأن لنا بك أنت لا تلزمنا بما عندك فهذا سيفدينا إن شاء الله تعالى فقول المصنّف استعمال اللّفظ فيما وضع له أو اللّفظ المستعمل فيما وضع له قوله فيما وضع له هذا قيد مهمّ جدا يخرج به المجاز لانّ المجاز هو المستعمل في غير ما وضع له و سيأتي الكلام إن شاء الله تعالى عليه بأقسامه ، بعد ذلك هذا الكلام الذّي تقدّم من تقاسيم الكلام و من تقاسيم الحقيقة خاصّة بالذّات الحقيقة إلى لغويّة و شرعيّة و عرفيّة ، عرفيّة عامّة أو عرفيّة خاصّة هذا ما فائدتنا نحن منه ؟ الفائدة منه ذكرها للعلم هذه الفائدة منه مهمّة جدّا ستأتينا ألا و هي وجود حمل هذا اللّفظ على ما ورد فيه في موضعه و لا يتعدى به، لا يتعدى به موضعه الذّي أستعمل فيه ،الباب الذّي ذكر فيه هذا هو فائدته و هذه فائدة مهمّة جدّا و جليلة جدّا غاليّة جدّا . إذا قسمنا الكلام إلى هذه الأقسام ثم جئنا إلى الحقيقة أوّلا و هي أوّل هذا الكلام التّقسيمات و قلنا إنّ الحقيقة هي ما تقدّم عندنا في التّعريف عنها ، تعريفها فحينئذ نقول الفائدة من هذه الأقسام أنّنا نوجب حمل اللّفظ على الحقيقة في بابه لغة و

شرعا أو عرفا و هذه ثمرة طيّبة أو ماذا ؟ طيّبة جدّا إذا قلنا ما فائدته فائدته نحن اتّفقنا على أنّ الحقيقة هي كذا و كذا و كذا تمام . إذا جئنا إلى هذه التّقاسيم و جئنا إلى كلام أصحاب هذه التّقاسيم و الاصطلاحات فإنّنا نقول نحمل اللّفظ على الحقيقة في بابه الذّي ورد فيه فإن كان في اللّغة فعلى الحقيقة لغة و إن كان في الشّرع فعلى الحقيقة شرعا و إن كان عرفا فعلى الحقيقة العرفيّة و هذا في الحقيقة ثمرة عظيمة نستفيدها من هذا التّقسيم حيث لا تختلط الأمور فلا يستعمل العرفي في الشّرعي و لا يستعمل اللّغوي في العرفي و لا يستعمل أيضا اللّغوي في الشّرعي و هكذا فيستعمل الشيء فيما اصطلح عليه في بابه فإذا استعملت مثلا الصّلاة عند علماء الشّريعة هذه حقيقة أو مجاز ؟ بناءا على التّعريف معشر الإخوة و الأبناء إذا استعملنا نحن لفظة الصّلاة عندنا نحن في الشّرع و قلنا الصّلاة هي عبادة لله سبحانه و تعالى على صفة مخصوصة بأقوال و أفعال مخصوصة مفتتحة بالتّكبير و مختتمة بالتّسليم هذا مجاز أو حقيقة ؟ حقيقة لأنّنا نحن الآن نخاطب النّاس بشرع الله سبحانه و تعالى فيقال لنا هذا مجاز نقل من اللّغة الأصل اللّغوي من كذا إلى كذا هذ ما يهمّنا هذا قولك أنت هذه ثمرة مهمّة أو ماذا؟ مهمّة لأنّنا على قول طائفة من أئمّة الأصول حيث قالوا إنّ الحقيقة هي استعمال اللّفظ فيما وضع له فيما اصطلح عليه و قد اصطلح علماء الشّرع على هذا و لا يعرفون من الصّلاة إلّا هذا كيف تأتي أنت و تقول إنّ هذا مجاز لأنّ المجاز في غير ما وضع له و هنا الذّي وضع له عند علماء الشّرع و اصطلحوا عليه هي أنّ الصّلاة أفعال و أقوال للتّعبدّ لله سبحانه و تعالى مفتتحة بالتّكبير و مختتمة بالتّسليم هذه حقيقة عندأهل الشّرع أمّا علماء الأصول فيقولون فيما أصطلح عليه فنحن اصطلحنا على هذا أنت لا تلزمنا باصطلاحك و هكذا في العرفيّة و هكذا في اللّغويّة و هذا في الحقيقة في بابه فائدة مهمّة و لنا إن شاء الله تعالى كلام نواصله بإذن الله تعالى في بقيّة الحديث و صلّى الله و سلّم وبارك على نبيّنا محمّد .

الأسئلة :

السّائل : يقول السّائل قال المؤلّف إمّا أن يكون بزيادة أو نقصان أو نقل فكيف يكون النّقل ؟

الشّيخ : سيأتينا إن شاء الله تعالى الكلام على هذا بإذن الله و يعدّبه مقابل الأقسام الأخرى .

السّائل : سؤال آخر يقول الشّافعي في الرّسالة و الخطيب البغدادي ذكر أنّ المجاز وقع في القرءان و إن لم يصرّحوا بذلك ما عدا في آيات الصّفات كما ذكره الشّافعي في الرّسالة و الخطيب في الفقيه و المتفقه ؟

الشّيخ : هذا المجاز ليس هو الذّي تذهب إليه و قد أكثروا علينا في هذا الباب حفظكم الله و أخانا السّائل أو أختنا السائلة إن كانت امرأة . المراد بهذا ما كان عند الأوّلين يقول مجاز القرآن يعني تفسيره قل للكتاب لأبي عبيدة في هذا اسمه مجاز القرآن و لم يزل كثير من النّاس إلى الآن يقول إنّ في القرآن مجاز و هذا أبو عبيدة ألّف مجاز القرآن ، مجاز القرآن ليس المراد به هذا المجاز الذّي اصطلحوا عليه و إنّما المراد به في هذا تفسير القرآن . مجاز

اللّغة يعني هذا جائز في اللّغة ليس معناه أنّه مجاز على هذا المعنى الذّي فهمه هؤلاء هذا كلام الشّافعي هذه رسالة للشّافعي لا يعرفها شيخ الإسلام ؟ يعرفها تماما و يعرف ما المعنى و ما المراد من الشّافعي في قوله مجاز كذا ، الأوّلون يقولون مجاز كذا يعني تفسيره معناه فإذا أطلقوا هذه العبارة معناه هذا و الله أعلم .

السّائل : يقول هذا ذكر الأمين الشّنقيطي -رحمه الله- في كتابه في المجاز أنّه لا مجاز في اللّغة هل يعتبر هذا الوجه الآخر ما رجّحه -رحمه الله تعالى ـ ؟

الشّيخ : هذ أيضا معروف عن الشّيخ محمد -رحمه الله تعالى ـ و هذا الذّي أنا أعرفه أيضا و لكن نقل أيضاعنه هذا و هو أنّ القرآن ودلالة القرآن الكتاب تدلّ عليه منع جواز المجاز في المنزّل للتّعبّد و الإعجاز فمعنى ذلك أنّه في اللّغة جائز ووارد و قد سمعنا هذا عنه -رحمه الله تعالى ـ الحافظ أنّ هذا قد يكون يعني له وجه فيحتاج إلى تحقيق فيه .

السّائل : هذا يقول أقسام المجاز أي الأقوال في أقسام المجاز القول الرّابع بوجود المجاز في اللّغة و القرآن ولا يوجد في الصّفات ؟

الشّيخ : ما وقفت على هذا على كلّ حال الذّي يقول فيه في القرآن يلزمه و يرد فيه كلام القائلين به في الصّفات إذا قالوا موجود في القرآن أوردوا عليه ما الذّي يمنعه هنا و يجيزه هنا ؟ لك ذلك إن كان في السّنة فالسّنة لغة العرب السّنة النبويّة هي أفصح الكلام بعد كلام الله سبحانه و تعالى كلام رسول الله -صلى الله عليه و سلم- من باب أولى .

السّائل : هذا يقول الأول بتعريف الحقيقة ما بقي استعماله على موضوعه هو تعريف في العرف ؟

الشّيخ : أقول ما بقي استعماله عل موضوعه هذا كما قلنا يأتي في اللّغة و يأتي في أصل الوضع يعني الحقيقة اللّغويّة يقال عنها أيضا الحقيقة الوضعيّة أو أصل الوضع الذّي استعمل فيه هذا اللّفظ يقال فيها لغوي أو يقال فيها وضعي فحينما يقول الحقيقة استعماله يعني استعمال هذا اللّفظ في موضوعه يعني الذّي وضع له في أصل اللّغة أمّا كونه يدخل في العرف فهذا لا لأنّ اللّغة كما رأيتم فيها عرف عام و عرف خاص فالعرف العام هو ما اصطلح عليه اللّغة عموما و العرف الخاص ما كان عند طائفة من النّاس كما سمعتم لفظة الدّابة فالله جلّى و على أطلقها على الجميع و نحن الآن نخصّصها بكذا و موجود أيضا في اللّغة العربيّة فالشّاهد هذا لا يرد عليه و الله أعلم و -صلى الله و سلّم و بارك على عبده و رسوله نبيّنا محمد ـ .